

تتوزل السكينة على قناديل المدينة

تقي الدين على السبكي

تنزيل الكينة على قناديل المدينة ، تأليف تقي الدين
 السبكي ، على يد عبد الكافي - ٧٥٦ هـ . كتيبة من القرن
لثالث عشر الهجري .

٨١ ٨١ ١٩ س ٨ ١٥٨٢١٨

نسخة حسنة ، خطها نسخ حم ، أضررت بها الأرضة
 بأخرها بلغة مقابلة سنة ١٢٢٠ هـ

نقعه المذاهب الإسلامية

(٧٥٧ - ٧٧١ هـ)

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	تنزيل الكينة على قناديل المدينة
اسم المؤلف	تقي الدين أبو الحسن علي السبكي
تاريخ النسخ	١٢٢٠ هـ
عدد الأوراق	١٨
ملاحظات	(قاصد)
القياس	١٦ × ٢٢
الرقم	٩٥٢

٢٥

كتابات تترى الشكينة على قناديل المدينة
 تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة الملقب
 شيخ الاسلام مفتي الامام بقية النعم
 الكرام تقي الدين ابي الحسن علي
 ابن عبد الكافي السبكي
 الله برحمته وعونه امين

في نوبة احقر العباد
 لرسى العالدين
 ع



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق
الحمد لله الذي اسعدنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم سعادة لا تبعد
واسعدنا لاله الا الله وحده لا شريك له الولي الحميد واسعدنا ان محمد
عبده ورسوله الهادي الى كل امر رشيد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه صلاة
تليق بجلاله لا تزال تعلق بزيد وسلم تسليما كثيرا الى يوم الميزان
فان الله تعالى يعلم ان يرادنا فيه ومن علي به فهو بسبب النبي صلى الله
عليه وسلم والتجاني في اعتيادي في توسلي الي الله في كل اموري عليه
فهو وسيلي الي الله في الدنيا والاخرة وكل من نعم علي باطنة وظاهرة
وانه يلغني الله وقع الكلام في بيع العتاديل الذهب التي بحجرة المقدسة
التي هي علي الخير والتقوي موشسته ليصرف ثمنها في عمارتها وعمارة الحرم
فحصل لي من ذلك هم وغم فاردت ان اكتب ما عدي في ذلك واقدم حديثا
صحيحا يكون في الاستدلال من اوضح المسالك فاقول وبالله التوفيق
والهداية الى سوا الطريق اخبرنا علي بن محمد بن علي عليه قلة له قري
علي الحسين بن المبارك وابنه حاضرا ان ابا الوقت اخبره قال اخبرنا
ابو الحسن الداودي قال اخبرنا ابن حمويه قال اخبرنا القزيري
قال اخبرنا البخاري رحمه الله ولخبرنا جماعة اخرين قالوا سمعنا
الحسين بن المبارك بالاسناد المذكور الي البخاري وزاد علي بن محمد
ابا عمرو بن الصلاح قال اخبرنا منصور قال اخبرنا الفارسي والشحام
والشماذياخي سمعا وابو جدي سمعا واجازة قال الفارسي

وهو

المكتبة
البرانية
جامعة
الرياض

وهو محمد بن اسمعيل وابو جدي اخبرنا سعيد الصوفي قال اخبرنا
ابو علي السبتي وقال الشامسي ومووجيه والشاذياخي وابو جدي
اخبرنا الحنفسي قال حدثنا الكشميري قال اخبرنا القزيري ولخبرنا
علي بن عيسى بن سليمان السافعي قال اخبرنا ابي قال اخبرنا منجب
قال اخبرنا ابو صادق قال اخبرنا كريمة اخبرنا الكشميري قال
اخبرنا القزيري قال اخبرنا البخاري قال كسوة الكعبة
حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا الدين الحارثي قال
حدثنا سفيان قال حدثنا واصل الاحدب عن ابي وايل قال جئت
الي شيبه قال البخاري وحدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان
عن واصل عن ابي وايل قال جلست مع شيبه علي الكرسي في فناء
الكعبة فقال لقد جلس هذا المجلس عمر فقال لقد هممت ان لا ادع
فيها صغرا ولا بيضا الا قسمتها قلت ان صاحبك لم يفعل قال
هما المران اصدى بهما وبالا سناد الي البخاري قال كتاب الاعتصام
بالكتاب والسنة ثم قال في هذا الباب باب الاقداسين
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى واحبلنا للمتقين اماما
قال ائمة تصديهم قبلنا ويعتدي بنا من بعدنا وقال بن عون
قلت احبها لنفسني ولاخواني هذه السنن ان يتعلموها ونسألوا
عنها والقران ان يتعلموه او يسالوا راعته وبن عوالتاس الامن خير
حدثنا عمرو بن العباس قال حدثنا سفيان عن واصل عن ابي وايل

النفلان يبينان لك ذلك ونقل المذهب اصرح وليس ذلك كما لو
 نذر المهدي واطلق فانه لم يعين المهدي اليه وهما عينة وهو الكعبة
 واذا وجدنا ما لا في الكعبة واحتمل ان يكون من هذه الجملة حملناه
 عليها عملا لا ليد كما ينبغي ان يكون الاملاك علي ما بايدهم فكذلك
 ينبغي ما في الكعبة من الم... ما هو عليه لاخر كما فعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال... فاستند عمر رضي الله عنه فيما هم
 به قلت عمر رضي... كما هدي وابوبكر رضي الله عنه اعظم
 منه ورسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم منهما والمهدي كله فيما جا
 به فلا يلزمنا النظر فيما كان سبب هم عمر رضي الله عنه وقد رجح
 عنه بمجرد ما سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي
 الله عنه وهو اعلم بهما واطوع لهما وقال ابن بطال اراد عمر ان
 يصرفه في منافع المسلمين نظر الهم فلما اخبره شيعة صوب فعلهما وانما
 تركاه لان ما جعل للكعبة وسبل لها يجري مجرى الاوقاف ولا يجوز
 تغيير الاوقاف وفي ذلك ايضا تعظيم الاسلام وحرمانه وترهيب
 العدو وعن الحسن قال قال عمر رضي الله عنه لو اخذنا ما في
 البيت يعني الكعبة فقسمناه فقال له ابي ابن كعب والله ما ذلك
 لك قال لم قال لان الله قد بين موضع كل مال واقره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال صدقت وقال ابن بطال في صدر كلامه ان
 عمر رضي الله عنه ان ما فيها من الذهب والفضة لا يحتاج اليه لكثرته ويوجد
 من

مكتبة جامعة الزيتونة
 دار الكتب
 القاهرة

من تبريب البخاري وادخاله هذا الحديث فيه ان حكم الكسوة حكم المال
 وقال ابن بطال ايضا في كتاب الاعتصام اراد ان يقسم المال
 الذي تجمع وفضل عن نفقاتها ومورنتها ويضعه في مصالح المسلمين فلما
 ذكره شيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رضي الله عنه
 يعده لم يعرضنا له لم يسعه خلافتها و... الاقتدا بهما واجبت
 قربا تقدم البيت او خلق بعض الآلة ذلك المال ثمة ولو
 صرف ذلك في منافع المسلمين كان كانه... من وجهه الذي سئل
 فيه فان قلت قد ذكر الفقهاء وجهين في هذه المسئلة للمسجد وانه
 هل يملك او لا يملك قلت اصحهما الجواز وانما يصح الهبة له
 ويتبناها قيمته ويملك ويؤخذ له بالشفقة والوجه الاخر ضعيف
 ويرد عليه بالحديث الاول ارد عليه به بل يكون الوجه خاصا
 بالهبة المفترة الى ايجاب وقبول وانما الاهداء الى الكعبة فاصله
 معهود قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة وان كان ذلك في القدا
 لكنه عرف به مشروعية هذا النوع واصافته الى الكعبة وقد اختلف
 الفقهاء في الوقف على المسجد هل هو وقف على المسلمين او على مصالح
 المسجد والاصح الثاني والعايل الاول لا يريدانه وقف على المسلمين
 يصرفونه فيما شاؤوا بل يختص بالمسجد قطعاً وانما حمله علي جعله
 على المسلمين اتم القابلون للتملك والجماد لا يقبل التملك وجوابه
 ان الجماد اذا كان له جهة يصرف فيها ويحتاج اليه بذلك يعني الملك

وهو حكم الهبة
 للمسجد

وهو الاهداء
 للكعبة

وهو الوقف
 على المسجد
 وهو المفضل
 على الاصح

فظهر بها القطع بثبوت اختصاص الكعبة بما هدي اليها وما ينذر لها
وما يوجد فيها من الاموال وامتناع صرفها في غيرها لا للفقراء ولا للحرم
الخارج عنها المحيط بها ولا لشي من المصالح الا ان تعرض لها نفسها عما
او نحوها فتبين ان تلك الاموال قد ارسدت لذلك
فصرف فيه والافيد في الوجهة الذي ارسدت له فلا يغير شي عن
وجهه فالمرصد للبحر في غيره والمرصد للسيرة لا يصرف في
غيرها والمرصد للبحر في غيرها والمرصد للكعبة مطلقا
ليصرف في جميع هذه الوجهة ولما لم يعلم قصد من اتى به لكنه
معد للصرف فان قلت الشيخ ابواسحاق انما قاله في المهدي للرباج
اما المهدي للكعبة مطلقا فلم يكره وقد ذكر في المهدي المطلق
وجهدت قلت الوجه ان في المهدي المطلق من غير ذكر كعبة ولا غيرها
اما المهدي للكعبة فهو مقيد فان قلت قد يقال ان العرف الشرعي
يقتضي تفرقة علي مساكن الحرم كما في الرباج قلت ذلك ظاهر فيما
يهدا الى الحرم اعني مكة وما حولها فان القرينة تقتضي ان الاهداء
لاهلها وكذا فيما يهدا الى مكة ويحتمل ان يطرد فيما يهدا الى الكعبة
من غنم وابل وبقر لان القرينة تقتضي ذبحه وتفرقة اما مثل ذهب او فضة
ولا عرف يقتضي ذلك فيه فوجب قصره على مقتضى اللفظ واختصاص
الكعبة بخصوصها به ويشهد له الحديث الذي صدرنا كلامنا به وقد
تكلم القضاة في تعيين مكان المهدي الذي يهدا اليه من الحرم او غيره من

البلاد



البلاد وفي تعيين نوع المهدي الذي يهدي هل هو غنم ابل وبقر او غنم او
غيرها وفي اطلاق المهدي وعدم تعيينه بهذا او بهذا او اطلاق المهدي
للكعبة عن التعيين بمصارفه فلم اقف عليه ولكني ذكرت ما قلته نعمتها
والحديث المذكور يعضده **تنبيه** في رأي قلته من الصرف الى
وجوه الكعبة اذ كان المال علم من حاله وكانت عليه قرينة بذلك
مثل كونه دراهم او دنانير اما العنادير
فتبني علي حالها ولا يصرف منها شي
بنيها محتمل للتوعين ولم يعمل البناء بينهما التي كانت ذلك الوقت
وقد قيل ان اول من ذهب البيت في الاسلام الوليد بن عبد الملك
وذلك لا ينبغي ان يكون ذهب في الجاهلية وبني الى عهد عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ويقال ان الذي عمله الوليد بن عبد الملك على فاجها
صنائج والميزاب وعلى الاساطين التي في بطنها والاركان ستة وثلاثون
الف دينار وفي خلافة الامين رضي الله عنه ثمانية عشر الف دينار
واول من فرسها بالرخام الوليد بن عبد الملك ولما عمل الوليد ذلك
كانت ائمة الاسلام من التابعين موجودين وبقيت الصحابة ولم ينقل
لنا عن احد منهم انه افكر ذلك ثم جميع علماء الاسلام والصالحون وسائر
المسلمين يحجون ويصرون ذلك ولا يتكرونها علي ممر الاعصار وفاق
الرافعي في كتاب التذرية الكعبة وتطهيرها من القربات فان النكاح
اعتاد وهما علي ممر الاعصار ولم يبد من احد تكبير ولا فرق بين الحرير

في بيان القناديل
الكعبة بتق
يقرق
مصر اوله ذهب
البيت

في بيان القناديل
الكعبة بتق
يقرق
مصر اوله ذهب
البيت

وغیره واما ورد تحريم لبسه في حق الرجال ثم ذكرنا في باب الزكاة ان الاظهر
انه لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وكان الفرق
استمرار الخلق على ذلك دون هذا فلوندر ستر الكعبة وتطيبها صحيح
وهذا الذي قاله الرافعي في الكعبة وتطيبها صحيح واما الذي ذكره في
باب الزكاة من ان الاظهر لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وقال
الشيخ في باب الزكاة هو رخص المصحف بالفضة وجهان احدهما لا
كالاولى واظهرهما نعم ابو حنيفة رحمه الله اكراما للمصحف
وقال في سير الواقدي ما يدل على حظرها وفي القديم والجديد عن حملة
ما يدل على الجواز وفي تحليته بالذهب ثلاثة اوجه احدها الجواز اكراما
وبه قال ابو حنيفة والثاني المنع اذ ورد في الخبر دمعها والثالث
ان كان للمرأة يجوز وللرجل لا يجوز وكلام الصيادلة والاكثر ان الى
هذا الميل وذكر بعضهم انه يجوز تحلية نفس المصحف دون غلافه المتصل
والاظهر التسوية واما سائر الكتب فقال القرابي لا يجوز وفي تحلية الكعبة
والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجهان مرويان
في الحاوي وغيره احدهما الجواز تعظيما كما في المصحف وكما يجوز ستر
الكعبة بالديباغ واظهرهما المنع ويحكي عن ابي اسحاق اذ لم يستل ذلك
عن فعل السلف وحكم الزكاة مبني على الوجهين نعم لو جعل المتخذ وقتا
فلا زكاة فيه بحال انتهى ما ذكره الرافعي رحمه الله فاما المصحف فمن قال
بالمنع فيه اما مطلقا واما للرجل فلعن ما حذره ان العاري فيه والحامل

تحلية المصحف

محرر المصحف
لا يحل

ومع
تحلية الكعبة
والمساجد بالذهب

جامعة الزيتونة
مكتبة المخطوطات

محرر المصحف
لا يحل

لمستعمل للذهب او الفضة التي فيه ولا ياتي هذا المعنى في الكعبة ولور من
مصحف لا ينظر فيه رجل ولا امرأة فذلك فادر ولم يوضع المصحف لذلك
ولكن لينتفع به فلا يلزم من جريان الخلاف في المصحف جريانه في الكعبة وان
كان المصحف افضل للفرق الذي ذكرناه التسوية بين الكعبة والمساجد
فلا ينبغي لان للكعبة من التسظيم ما ليس بالارابي ان ستر الكعبة
بالحرير وغيره مجمع عليه وفي سرة المساجد الخ الخلاف في الكعبة مطلقا
وترجيح المنع فيها اشكل وكيف يكون في صدر هذه الأمة
وقد تولى عمر بن عبد العزيز عمارة مسجد بني امي الله عليه وسلم عن الوليد
وذهب سقفه وان قيل ان ذلك امثال امر الوليد فاقول ان
الوليد وامثاله من الملوك انما تصعبوا لفهم فيما لهم فيه عمن يتعلق
بملكهم ونحوه اما مثل هذا اوفيه توفير عليهم في اموالهم فلا تصعب من جنتهم
فيه فسكوت عمر بن عبد العزيز وامثاله واكبر منه مثل سميد ابن السيب
وبقية فقهاء المدينة وغيرها دليل الجواز ذلك بل اقول قد ولي عمر بن
عبد العزيز الخلافة بعد ذلك واراد ان يرسل ما في جامع بني امية من الذهب
فقيل له انه لا يتحصل منه شيء ليوم باجرة حكمة فتركه والصفايح التي على
الكعبة لا يتحصل منها شيء كثير فلو كان فعلها حراما لانه خلافه لانه
مؤدي فلما سكت عنها وتركها وجب القطع بجوازها ومعه جميع التكاليف
الذي يحجبون كل عام ويروونها بالقول مستعاضا عما عجزوا على ان يقدروا
تعرض لذكر هذا الحكم فيها اعني الكعبة بمضمونها ورايتها ايضا في كتب

المقتضية لقياس غير الاكل والشرب عليهما والمقتضية لقياس غير الذهب
والفضة عليهما فمنهم من قال التشبيه بالاغنام ورد عليه بان هذه العلة
تقتضي الكراهة لا التحريم واستند من عطل بالعلة المذكورة الي قوله في
الحديث فانما علم في الدنيا ثم في الآخرة وتاملت فوجدت هذه العلة
ليست لمشرعية الله هي تسليية للمخاطبين عن منعهما وعلة
للايمانهم بجائزاتهم بحرية لتيسر نفوسهم كما يقول القائل لا تأخذوا
هوا في هذا الوقت فانه في وقت الفزع لك من الآن فلذلك لم
تكن هذه علة للتحريم ولو كانت علة متصورة لم يجر تعديها وقال
بعضهم العلة السرق او الخيلا او كسر قلوب الفقراء او تصيبق النفوس
كما قد هنا الاشارة اليه وجميع هذه العلة بالقياس الي ما يستعمل الشخص
كالاكل والشرب اما تحلية المساجد تعظيما لها فليس فيه شيء من هذه
العلل وهكذا القناديل من الذهب والفضة لان الشخص الذي اتخذها
للمسجد لم يقصد استعمالها ولا ان يترى بها هو ولا احد من جهة والذي
حرم اتخاذها على اصح الوجهين اما حرم ذلك لان النفس تدعو الى الاتكال
الحرم وذلك اذا كانت له واما اذا احببها للمسجد فلا تدعو النفس
الي استعمال حرام أصلا فكيف يحرم وهي لا تشي اراني ورايت المتأهلة قالوا
بتحريمها للمسجد وحيثما من الاواني او مقبسة عليها وليس يصحح
لاهي واني ولا في معنى الاواني وقد رايت في القناديل شيئا آخر فانه ورد
في الحديث في ارواح الشهداء قاي الي قناديل معلقة بالعروش والعلل من هنا
جعلت

جعلت القناديل في المساجد والافلاك يكفي مشرحة او مسارج تنور
وكأنها محل النور فلما كان النور مطلوباً في المساجد لمصلين جعلت فيه
واعلم ان بين الكعبة والمساجد اشتراكا واشتراقا اما الاشتراك هو
فلاطلاق المسجد علي الكعبة والاختلاف
واما الاشتراق فالمساجد بنيت لذكر الصلاة فيها والكعبة
بنيت للصلاة اليها واختلف العلم في
عليه وسلم لا تشد الرجال الا اليها
تشد الرجال اليه يعني ان يقال انه الكعبة
الذي هو محل الصلاة وفيه مقام ابراهيم قال الله تعالى واتخذوا
من مقام ابراهيم مصلا والحرم كله شريف ومكة اشرفه والحرم المحيط به
بالكعبة الذي هو مسجد اشرفها والكعبة اشرفه وان كانت ليست
محل الصلاة فهي من حجة التقويم والتبجيل اريد وهو من حجة اقامة
الصلاة اريد وتلك الحجة اعظم من هذه فلا جرم كانت في التحلية بالذهب
والفضة احق من المسجد فضعف الخلاف فيها وقوي فيه اعني في التحلية
التي استمرت الاعصار عليها واما القناديل والمعصود منها المتور
علي المصلين وهم ليسوا داخل الكعبة فمن هذه الجهة كان المسجد
بالقناديل احق لكن في الكعبة ما ذكرناه من الرحمان في التبجيل والتقويم
فاعتدلا بالنسبة الي القناديل فالسوية بينهما في القناديل لا يابس
به والاصح منه علي ما احتواه الجواز وعلي ما قاله الراعي التحريم ولا

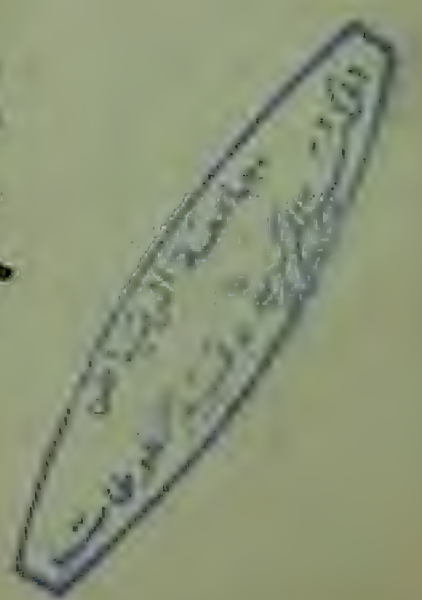
دليل له لا يحال او اني ولا مشبهة للاواني ولم يرد فيها شيء ولا فيها
 معنى ما تحي عنه لاني المساجد ولا في الكعبة فكان القول بخرابها فيهما
 باطلا ولما ذكر الرافي وغيره الكعبة والمساجد اطلقوا ولا شك ان
 افضل المساجد ثلاثة اما المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 ومسجد بيت المقدس يقول جواز التحلية والقناديل الذهبية
 في سائر المساجد فلا بد يقول بجواز الثلاثة بطريق الاولي ومن
 يقول بالمنع في سائر المساجد في المساجد الثلاثة يعني لكن
 اطلاقهم محتمل لها وعموم كلامي هذا لا يختص بمسجد المدينة
 ومسجد بيت المقدس بل في المساجد لان الكعبة غير المسجد المحيط
 بها فصار هو من جملة المساجد التي حصر عليها وينبغي ان يرتفع الخلاف
 فيقال في سائر المساجد غير الثلاثة وجهان احدهما الجواز كما قاله
 القاضي حسين ومسجد بيت المقدس اولى بالجواز والمسجد مسجد
 مكة ومسجد المدينة اولى من مسجد بيت المقدس بالجواز ثم المسجد
 علي الخلاف بين مالك رحمه الله وغيره فمالك يقول المدينة افضل
 فيكون اولى بالجواز من مسجد مكة وغيره يقول مكة افضل فقد
 يقول ان مسجد حيا اولى بالجواز وقد يقول ان مسجد المدينة افضل
 اليه مجاورة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تعظم بها في مسجده من التحلية
 والقناديل وهذه كلها مباحة والمنقول ما قدمناه في مذهبينا اوجه
 يتبين ان الفرق الذي ذكره الرافي مشتقة عنده وانه ليس بصحيح
 وان

وان قولهم ان سائر الكعبة وتطيبها من القربات صحيح الآن بعد الشروع
 واما قيل ذلك فقد قلنا انه لم يكن اصل وان السيرة صارت واجبة
 بعد ان لم تكن واما كونها قرينة من الاصل وصارت قرينة فغيره نظر واما
 الطيب فالظاهر انه ليس بواجب وقرينة الاصل فيها وفي كل المساجد
 وان كان فيها اعظم هذا اما لعقبي مذهبنا هذا من غير وقف
 فان وقف المتخذ من ذلك من القناديل ايج ونحوها فقد قال
 القاضي حسين والرافعي بانه لازكاة في ما في حسين فلا يرد
 عليه شيء لانه يقول بابا حلتها ومقتضاها واذا صح وقفها
 فلا زكاة واما الرافي فقد رجع عنهما ومقتضاه انه لا يصح وقفها لهذا
 العرض واذ لم يصح وقفها تكون باقية على ملك مالكها وتكون زكاتها
 مبنية على الوجهين فيما اذا لم تكن موقوفة فلعل مراد الرافي اذا وقعت
 على قصد صحيح او وقعت وقرعنا على صحة وقفها هذا ما يتعلق بهما
 واما مذهب مالك رحمه الله ففي التحدث بين كتبه ليس في حلية السيف
 والمصحف والحناء زكاة وفي النوادر لابن ابي ريد روي ابن عبد الحكم
 عن ابن القاسم عن مالك ان كان ما في السيف والمصحف من الحلية تبعا
 له فلا زكاة وفي كتاب بن القزطبي يركب ما لحلي به خلاص مصحف وسيف ونام
 وحلي النساء واجزا من القران وذكر غير ذلك وقال فلا زكاة فيه ثم قال
 وما كان في جدار من ذهب او فضة او تكلف احرابه اخرج منه بعد اجرة
 من يعمله شيء فليتركه وان لم يخرج منه الا قدر اجر عمله فلا شيء فيه وفي

فروعها ما ذكر

التواضع عن مالك لا بأس أن يحلي المصحف بالفضة وذلك من العتبية
من سماع السحاب وفيه ولقد هتيت عبد الصمد أن يكتب مصحفا بالذهب
قال وينظر في قبر النبي صلى الله عليه وسلم كيف يكشف ولم يمه ان
ليشترى بالخيل والنيظ في موطا القعبي عن مالك في المساقاة
ومثل ذلك أنه يباع وفيه السبي من الحلي من الفضة والتشيف
وفي مثل ذلك ولم يرد في يثوم الناس بينهم يبيعونها ويتبايعونها
جائزة بينهم وقال في الرخوة اما تحلية الكعبة والمساجد
بالفضة والعلاق على الابواب والجدران من الذهب والورق
قال سمعون بركيه الامام كل عام كالعين المحيضة وقال ابو الطاهر
وحلية الحلي المخطوطة كالمعدومة والمباحة منها فلا تاتوا احد هازلي
كالصكوك والثاني كالعرض اذا بيعت وحبب الركة حينئذ فيكمل بها
النصاب هنا والثالث يخرج على القول بان الحلي والجواهر يحمله مكان
العين فيكمل بها النصاب هنا واما الخنفية فعند ابي حنيفة لا بأس
بنقش المسجد بالجص والساج وما الذهب اذا كان من مال نفسه
وكذا في سقف البيوت وتعميمها بما الذهب وكرهه ابو يوسف وعلي
قول ابي حنيفة المصحف اولى بالجواز وكذا المسجد واختلفت الخنفية
هل نقش المسجد قرية ام لا والصحيح انه ليس بقرية لكنه مباح فالذي
تقتضيه قواعد ابي حنيفة ان تحلية المسجد وتعليق قناديل الذهب فيه
جائز قال صاحب الكافي لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وما

فمنه كخفيه



الذهب

الذهب وقال قوله يعني صاحب الوافي لا بأس بديل علي ان المستحب
غيره قال واصحابنا جوزوا ذلك ولم يستحسنوه ومارده باصحابهم
الجميع فابو يوسف ما يحالف في المسجد واصحابنا في البيوت وقال
القنوري في شرح مختصر الكرخي ان ايا حنيفة في موطا القعبي عن مالك
وان ابا يوسف كره ذلك قال في موطا القعبي عن مالك في المساقاة
وكذا المسجد وفي الكافي قيل بكره وقيل بوجوب القياس بين المسجد
الحرام في الجاهلية والاسلام وكسني عمر
صلوات الله عليه مسجد بيت المقدس من ابرام والمرم ووضع فيه علي
مراس القبة كبريتا احمر يصي التي عشر ميلا ورتبة مسجد دمشق مني
عظيم وفي ذلك رغب الناس في الجماعة وتكظيم بيت الله وكره من
اشراط الساعة لا يدل علي فحجه علي ان المراد تزين المساجد وتضييع
الصلوات فهذا كلام صاحب الكافي من الخنفية قال فان اجتمعت امرأ
المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة فيما فلا بأس به يعني من مال
المسجد وفي غير هذه الحالة لا يباح من مال المسجد وانما يباح من مال نفسه
وفي قضية المسبة من كتبهم لو اشترى من مال المسجد شيئا في رمضان يصح
وهذا محمول علي ما اذا لم يكن بشرط الواقف ولا جرت به عادة ذلك الوقت
وقال السروجي في الغاية شرح الهداية ولا بأس بان ينقش المسجد بالجص
والساج وما الذهب وكذا تحلية المصحف بالذهب والفضة وقيل هو
قرية وفي الجامع الصغير لغاضي خان منهم من استحب ذلك ومنهم من كرهه

فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب معاملته الآن كما كان يجب
 ان يعامل بطاكان بين اظهرنا وكانت عائشة رضي الله عنها تسمع
 الوتد يوتد والمسمار يضرب في البيوت المطيفة به فنقول لا توذوا
 مما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فمن هذا الوجه فيستحق من التقليم والتوتر
 ما لا يستحقه غيره قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا
 مثل من الف صلاة سواء الا المسجد الحرام فقد مالك يكون افضل
 من المسجد الحرام به وعندنا وعند الحنفية والحابلة الصلاة
 في المسجد الحرام افضل من الصلاة فيه واحتملوا اذا وسع عما كان
 عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم هل ثبتت هذه الفضيلة له او
 يختص بالقدرا الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن راي الاحتصاص
 النواوي رحمه الله للاشارة اليه بقوله مسجد هذا وراي جماعة
 عدم الاحتصاص وانه لو وسع محله وسع فهو مسجد كما في مسجد
 مكة اذا وسع فملك الفضيلة ثابتة له وقد قيل ان مسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان في حيازة سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً
 ولم يزد فيه ابوبكر شيئا وزاد فيه عمر ولم يغير صفة بيتا به ثم زاد فيه
 عثمان زيادة كبيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والعصه وهي
 المحص وحيل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج وما الذهب
 وكان الوليد ارسل الي ملك الروم اني اريد ان ابني مسجد نهينا فاعل
 اليه بارسين الف دينار وارسين روميا وارسين قبطيا عما لا وشيا
 من

هو اذا وسع
 عما كان عليه
 في زمنه صلى الله عليه وسلم

هذا المسجد الحرام
 الذي بناه النبي صلى الله عليه وسلم

من الات العماره وعمر بن عبد العزيز اول من عمل له محرابا وشرافات
 في سنة احدى وسبعين لم وسعه المهدي علي ما هو اليوم في المقدار
 وان تعريتنا وه **فصل** اما الحجرة الشريفية المعظمة فتعلق القناد
 الذهب فيها امر معتاد من زمان ولا شك انها اولي بذلك من غيرها
 والذين ذكروا الاختلاف في المساجد لم يذكروا تعرضوا لها كما لم تعرضوا
 لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكلم من عاين من اقطارها
 قد اتاها للزيارة ولم يحصل من احد الا ان يبل الذهب التي هنا
 فهدا وحده كافي في العلم بالجواز مع الادب فلما هنا عليه مع استمرار
 الادلة الشرعية فلم يوجد فيها ما يدل على المنع منه فتبين لقطع جوار
 ذلك ومن منع ارام اثبات خلاف فيه فليبينه والمسجد ورات
 فصلت الصلاة فيه فالحجرة لها فضل آخر مختص بها يزود شرفها به حكم
 احدهما غير حكم الآخر والحجرة الشريفية هي مكان المدفن الشريف في بيت
 عائشة وما حوله ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسع وادخلت حجره
 تسايما للمسح فيه وحجرة حفصة هي الموضع الذي يقف فيه الناس
 اليوم للسلام علي النبي صلى الله عليه وسلم وكانت مجاورة للحجرة عائشة
 التي دفن فيها صلى الله عليه وسلم في بيتها وذلك الحجر كلما دخلت في
 المسجد فاما ما كان غريب بيت عائشة رضي الله عنها فكان للنسوة
 الثمانية به اختصاص ولهن في تلك البيوت حق السكنى في حياتهن
 فتحصل ان يقال ان البيوت النسوة كانت للنساء التسع لقوله تعالى

وهو على الحجرة عند
 اهل المدينة

مما يستعمل وقال الفقهاء انما اذا احتوي عليها حرام ومقتضى اشتراطهم
 الاحتواء ان هذا الصنيع غير حرام لكن الفرق ان ذلك استعمال فاما ان
 يكون الخديا ضعيفا واما ان يكون احتمل ذلك لاجل المسجد فمقتضى الـ
 فتكون العناديل بطريقا لا اذا استعمال فيها **فصل** اذا كانت
 العناديل في الحجرة المفضة ولا حق فيها لاحد من العترة كما لا حق
 لهم في مال الكعبة وكذا في غيرها لما يحتاج اليه من عمارة مسجد النبي صلى
 الله عليه وسلم وحرمه الحجرة كما لا حق فيها للفقراء لما ذكرناه من
 المفارقة بين الحجرة والمسجد فلا يكون الذي لاحدهما مستحقا للآخر ولا
 له حق فيه واما الحجرة نفسها لو فرض احتياجها الى عمارة او نحوها هل يجوز
 ان تصرف من العناديل فيها الذي يظهر المنع فليست العناديل كمال مال
 المصكوك المعد للتصرف الذي في الكعبة لان ذاك انما اعد للتصرف واما
 العناديل فما اعد للتصرف واما اعدت للبقاء وليس قصد صاحبها
 الذي اتى بها الا ذلك سوا او قفها او اقتصر على اهدائها فتبقى مشقة
 لتلك المنفعة الخاصة وهي كونها معلقة بترتيبها والعمارة التي يحتاج
 اليها الحجرة او الحرم ان كان هناك اوقاف يعمرها والا فيقوم بها المملوك
 من اموالهم طيبة قالوا نعم قال النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والذي قاله
 الخليفة انما اذا بطل وقفها تصرف الى مصالحه ليس بصحيح قطعا والذي
 قاله اصحابنا من ان المذهب للمسجد يصرف في مصالحه لا ياتي هنا لان ذاك
 فيما لا يقصد واهبه حجة معينة اما لو قصد حجة معينة فيعتان كما قالوا

فلاحق للفقراء
 في مال الحجرة

جامعة الزيتونة
 دار الكتب
 رقم ١٠٠٠٠
 تاريخ ١٣٠٠

في الاهداء الرناج الكعبة او لتطعيمها ان يتعين صرفه في تلك الحجة وليس هذا
 كما اذا وهدى لرجل درهم المصرفة في شئ عينه حتى ياتي فيه خلاف لان
 ذاك في الهبة لمقصود عدوها وكونها لمن ادعى يقتضي ذلك وهذا الاهداء
 لما يقصد من الهبات فاي حجة قصدتها **فصل** لا يعدل عنها **فصل**
 بعد تعليق هذه العناديل في الحجرة وصيرا لا يوقف او ملك باهدا
 او نذر او هبة لا يجوز انما الا انها وان لم يصر **فصل** في الاول ولجبا
 ولا قرية صارت شعرا ويحصل بسبب **فصل** تنفيس فجب اذامتها
 كما قدمناه في كسوة الكعبة استدامتها ولبية وايتداوها غير واجب
 فلم يحصل وقف ولا تملك ولكن احضرها صاحبها وعلفها هناك
 مع بقاءها على ملكه لقصد تعظيم المكان وانفسابه اليه فيبقى له ان
 ان لا يراد بها ما امكنه عدم انما لان الشعار الحاصل بها والنقص
 الحاصل بزيورها موجود هنا كما هو موجود في التي خرج عنها فتجسي عليه
 من تغييرها او تغيير عقده مع الله تعالى ان الله لا يغير ما بقوم
 حتى يغيروا وما با نفسهم هذا في الباطن وانما يمكن في الظاهر منها اذا
 علم منه بان كانت باقية في يده واستشهد عليه بذلك عند تسليمها
 اما اذا لم يعلم واخضرها لناظر المكان او القيم عليه وتسلمها منه كما
 عادت النذور والهدايا لم جأ يطلبها تراعي انما انه لم يكن خرج عنها فلا
 يقبل قوله بعد ما اقتضاه فله وقراية من الاهداء كما لو اهدى هدية
 واتبعها لم جأ رزم انه لم يكن قصد التملك فان العقل الظاهر الدال عادة

فلاحق للفقراء
 في مال الحجرة

وعرفهم القرائن كاللفظ الصريح **فصل** مسبب كلامي في ذلك اني سئلت
عن بيع القناديل الذهب التي بالحجرة المنظمة الشريفة وان بعض الناس
يقصد ببيعها العمارة الحرم الشريف النبوي علي ساكنة افضل الصلاة والسلام
والرحمة فانكرته واسبته اما انكاره فمن جهة الفقه لان هذه القناديل
ان كانت وقفا صحيحة يبيع بها ومن يقول من الخبايا ببيع الاوقاف
من خراجها او من اية القائلين يقول ابي يوسف في الاستيذان
انما يقول بذلك ان يبيع من الاوقاف بقدر الامكان واما هنا
فمقصود الاوقاف ابعادها لمنفعة خاصة وهي التزيين فبيعها للعمارة
معتود لهذا الغرض وان كانت ملكا للحجرة كالمملك للمسيح فكذلك لما
قدمناه ان قصد الاتي بها ادخالها لهذه الجهة وان جعل حالها فيجعل
علي احدي هاتين الجهتين فيجتمع البيع ايضا وان عرف لها مال ذلك معين
فامر حاله وليس لنا تصرف فيها وان علم انها ملك لمن لا يرجي مخرجه
فتكون لبنت المال ومعاذ الله ليس ذلك واقعا وانما ذكرناه لضرب
التقسيم حتي يعلم انه لا يتسلط علي بيعها للعمارة بوجه من الوجوه
فلم يكن في الفقه وجه من الوجوه يقتضي ذلك ولو فرضنا ان هذه مما تجب
الزكاة فيها ففي هذه المدد قد ملك الفقراء في كل سنة ربح العشر فتكون
قد استغرقت بالزكاة الاقل من ثلثها فيجب صرفها اليهم ولا يتباع فعلي
كل تقدير لا مساع للبيع وهذا هو وجه انكار اياها واما الاستيعاب
فلما يبلغ المملوك في اقطار الارض اننا ليعتاد بديل نبينا للعمارة حرمة
وعن

وتحت نغدي به بانفسنا فضلا عن امواتنا وما برحت المملوك ليعرون هذا
الحرم الشريف ليفتحون بذلك وقد ذكرنا عمارة الوليد بن عبد الملك له ثم
المهدي ثم المتوكل فانزرا الحجرة بالرخام ثم جدد التاريز وزيروا بن زكري في خلافة
المعتقي وعمل لها سببا كما من حسب الصدر الايتوس وكانت الستائر الحرير
فاتي اليه من الخلفاء وفي ليلة الجمعة مسهل سنة اربع وخمسين
وسمائية وقعت قاريا لمدينة فاحترق من المسجد وبعض سبب
الحجرة فلبثوا الي الخليفة المستمق بناع والآت من بغداد
وابتدأ العمارة اول سنة خمس وخمسين وعمره ولم يحبس واعلي ازالة
ما وقع من السقوق علي العبور حتي يطالعوا المستقيم واشتغل
المستقيم بالستائر فسقطوا الحجرة ووصل من مصر آلات العمارة في
دولة المنصور علي ابن المعرايينك ووصل من اليمن من ملكها شمس الدين
المظفر يوسف ابن المنصور عمر بن علي بن رسول الات وحساب وتسلط
بمصر المظفر قطر واسمه الحفائي محمود بن ممدود ابن اخ جلال الدين
خوارزم شاه وابوه ابن عمه وقع عليه السبا فبيع بدمشق وسمي
قطر واشتغل بالستائر حتي كسرهم في عين جالوت ومات في دون السنة
وتسلط الملك الظاهر وكان صاحب اليمن ارسل منبرا من صندل
فقلعه الملك الظاهر وارسل منبرا من جهته وكمل عمارة والمملوك
يفعلون ذلك افتخارا به وادبه ورسوله عن عظم
نفس النبي ادي اعلي الانفس فاتبعه في كل التوايب وايتشي

وأترك حظوظ النفس عنك وقول لما لا ترجي عن نفس هذا النفس
 تردى الردي واحميه كل مله فلقد سعدت اذا حصصت يا يونس
 ان تستلي بصعد بروحك في العلي بيد الكرام على ثياب سندس
 وتزني ما ترصنين من كالمنا في مقعد عبد الملك مقدس
 او ترجي بنبية تحا بها وبذخاير ترجمه وترأسي
 ما انت حتى لا تكون رية لمحمد في كل هول مبلس
 ما في حيا نك بعد ان مات تحلفه جميع الانفس
 فمحمد بجياته تهدي الاسم وتنمي سدق الظلام الخدوس
 ويقوم دين الله ابيض ظاهرا في غيظ ابليلس اللعين الانجس
 اعظم بنفس محمد ان تقدا اهون بنفسك يا اخي والخمس
 نظمت هذه الابيات في سنة سبع وثلاثين وسمي ما به في كلام تفسير
 قوله تعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن
 رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه والآن ردت فيها هذا المعنى
 العارض ولغيره اعلا البقاع وخيرها نراك على التقوي اجل مؤسس
 فبطيية طاب الري وترباها اركي قراني كل واد اقدس
 ادي عمارتها ومسجدها بما احوي وفي كل البرية قاسي
 اني يحون علي مع حساساتي في ذاك بالتمن الاقل الانجس
 لو جاز بيع النفس بعدد كان في فخر بذاك الرف اسرف ملبس
 صلى عليه الله كل دقيقة بعد الخلايق ناطق او اخرس
 فصل

جامع الزينية
 في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد

فصل الكعبة والحجرة الشريفة قد علم حالها الاولى بالنس للمحدث الولد
 الذي قدمناه والثانية بالالحاق به وبالقطع بقطرها وفي كثير من البلاد
 غيرهما اما كن ينذر لها ويهدي اليها وقد نسيال عن حكمها وبيع النظر في
 انها هل تلحق بهذين المكانين وان لم تبلغ مرهما ولا وقد ذكر الرافعي عن
 صاحب التهذيب وغيره انه لو نذر ان يبع بكذا علي اهل بلده عنه
 يجب ان يصدق به عليهم قال ومن هذا ما ينذر بعينه الي الذي
 المعروف بخرجان فان ما يجمع من يشتم على جماعة معلومين
 وهذا محمول علي الرف اقتضي ذلك سير النذر عليه ولا شك انه اذا
 كان عرف حمل عليه وان لم يكن عرف يظهر ان يحى فيه خلاف وجهين احدهما
 لا يصح النذر لانه لم يشهد له الشرع بخلاف الكعبة والحجرة الشريفة
 والثاني يصح اذا كان مشهورا بخير وعلي هذا ينبغي ان يصرف في مصا
 الخاصة به ولا يتعداها والا قرب عندي بطلان النذر لما سوى الكعبة
 والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة لعدم شهادة الشرع لها وان من
 خرج من ماله عن شيء لها واقتضي عرف صرفه في جهة من جهاتها صرف اليها
 واخصت به والله اعلم وحيد علي نسخ بخط المؤلف رحمه الله تعالى ما صور
 صنفته في يوم السبت والاحد الرابع والعشرين من شهر رجب الفزد عام اربعة
 وخمسين وسبعمائة بظاهر دمشق وكتبت هذه النسخة في شهر رمضان المعظم
 سنة مائة المذكورة اهدتها الي المدينة الشريفة تكون وقفا هناك وقد
 وقعها لذلك وكتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف ابن موسى ثم تمام
 السبكي عمه له وللمعلمين والحمد لله رب العالمين

حكم عن الكعبة
 والحجرة الشريفة
 التي يهدى اليها

جامع الزينية
 في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد

بلغت معالي
 غايات النسخة
 في تاريخ بغداد

